

أبو مازن وكمين «الرباعية»

بسام أبو شريف *

للتنكيل. وحرمت الشعب الفلسطيني لتصعيد التأييد الشعبي العالمي، وذلك بعدم الاكتراث وبإهمال التخطيط وحث النقابات والاتحادات الفلسطينية على أداء دورها في التفاعل المكثف مع أنصار القضية الفلسطينية حول العالم، وحولت سفاراتنا من سفارات على اتصال بالشعوب، إلى سفارات محتطة بالياقات التي تتدرب على البروتوكول. هادنت العدو حيث يجب ألا تهادنه، وامتنعت عن إرسال ملفات جرائمه إلى محكمة الجنائيات. وسمحت لصغار الموظفين من أتباع أو المحسوبين عليك بأن يتناولوا على قرارات رئيس الوزراء. أنت تعلم أن لشعبنا تقاليد عريقة، وهو لا يفكر ولا يخطط لإزاحة رئيس عن منصبه. لكن شعبنا يتمسك بحقوقه الديموقراطية، ويعلم أنه منذ سنوات، كان يجب أن تحصل الانتخابات، فلم تحصل.

إن شعبنا يطالب بأن تلبى فوراً مطالبه، حتى يقف ضد مخطط إقناك في ركن سحيق من أركان التاريخ، وعلى يد حكام يتحكمون بأموال الأمة وأموال الجماهير العربية. ولنخص المطالب بالآتي:

أولاً، أن تلغي كل القرارات الظالمة التي اتخذتها، ضد قيادات أو أفراد، بسبب موقفهم السياسي أو الإعلامي المعارض لتوجهياتك. أن تعيد الاعتبار إلى كل من أغلقت مكتبه ظلماً، وأن تعيد حقوق كل من حرمته حقوقه الشرعية والقانونية. ثانياً، أن تعيد حب الأخوة، والتلاحم ضد العدو.

ثالثاً، أن تعود إلى الشعب وإلى مؤسساته، وأن تطلب من الشعب اليقظة والدفاع عن حقوقه. رابعاً، أن تأمر أجهزة الأمن بمساعدة المناضلين، والتصدي للعلاء الأجانب. خامساً، أن تأتي بوزارة لا يلغي قرار رئيسها موظف في الرئاسة من الدرجة الرابعة، أو موظف في وزارة، له صلة بمكتب الرئيس.

سادساً، أن تفتح مرة أخرى المجال، لكل الجمعيات غير الحكومية والإنسانية، للعمل؛ وأن توجه لجاناً، من فتيات وشبان، إلى كل البلدان الأوروبية، للتعبئة وحشد التأييد الشعبي. وأن تفتح المجال لأساتذة الجامعات واتحادات الطلبة، للانطلاق لتعبئة وتحريض جامعات العالم وطلابها، للتظاهر والتحرك، دعماً للحق الفلسطيني.

سابعاً، أن ترسل إلى محكمة الجنائيات كافة الملفات لمحكمة المسؤولين الإسرائيليين، كمجرمي حرب. ثامناً، أن تعيد إلى الثورة ومنظمة التحرير الفلسطينية وجهها الوطني، من حيث الوقوف مع سوريا ضد الإرهابيين، ومع العراق ضد عملاء إسرائيل والأميركان.

وتاسعاً، أن تعلن موقفاً حازماً لا تردد فيه، من أن حقنا الفلسطيني، هو حق مقدس، لن نتنازل أو نسمح لأحد بالتنازل عنه.

إذا فعلت هذا يا أخي أبو مازن، فسيفكر شعبنا في كيفية رفض الإملاءات، فأنت وحدك لن تتمكن من القيام بأي خطوة. أنت بحاجة إلى شعب، ابتعد عنك بسبب استهانتك بحقوقه وظلمك له.

ما زال أمامك خطوة. وعلى قول المثل، «ولات ساعة ندامة».

* كاتب سياسي فلسطيني

العربي السوري على أرض حلب وحماه، 3- احتلال تركيا للشريط الحدودي في شمالي سوريا.

4- تغطية «جبهة النصر» الإرهابية في سورية، التي تتعامل مع إسرائيل، تحت اسم جيش سوريا الحر؛ وتدفع «النصرة» وآخرين، عبر تركيا، إلى الشريط الحدودي الشمالي.

5- بحث جاد بين موسكو وواشنطن حول العودة للمفاوضات، بعد وقف شامل لإطلاق النار والعمليات العدائية.

إن هذا البيان هو محاولة متسرعة لفتح الملف الجدي الكامن وراء كل ما جرى ويجري في المنطقة منذ عام 2000، وهو إنهاء القضية الفلسطينية، كنتيجة من نتائج تسوية أوضاع الشرق الأوسط الجديد. ونقول «محاولة متسرعة» لأن الحسابات كلها لم تتحقق بعد، والدليل

الطريق مليئة بالكمائن والألغام، والمستهدف قضية الشعب الفلسطيني. يعتقد مركز الأبحاث الاستراتيجية في واشنطن أن الشرق الأوسط أصبح جاهزاً للتغيير، كما يريده من وضعوا دراسة ورسموا خريطة لتدمير المعارضين لوجود إسرائيل، ولتفتيت القوى التي ترفض تطويب إسرائيل قوة إقليمية متحكمة. يستند المركز في رأيه إلى نجاح عملية التهينة الأكثر فاعلية في هذه العملية، وهي تليين العلاقة بين أصحاب المال من الأنظمة العربية، ودولة إسرائيل. الهدف الاستراتيجي المنشود هو شطب قضية فلسطين نهائياً من الخريطة السياسية للشرق الأوسط، أي تطبيق ما وقّع عليه حكام عرب، المتواطون مع الصهيونية والولايات المتحدة، لتصبح فلسطين دولة ووطناً لليهود، مقابل دعم الاستعمار لهؤلاء في تحكّمهم بالجزيرة العربية.

وسيسمح هذا التحالف الجديد لإسرائيل، بأن تمدّ طغيانها على كامل فلسطين، وبأن يتحول من يسمح لهم كيان العدو بالبقاء من الفلسطينيين، إلى عبيد يعملون عند اليهود، أصحاب السيادة. ومنذ عام 2000، تعمل هذه الدوائر على تحقيق هذه الأهداف. فقد اغتالوا ياسر عرفات، بعدما اكتشف اللعبة والفخ، وقرر أن يعود إلى المقاومة، حفاظاً على حقوق الشعب الفلسطيني. ووعدا أبو مازن، إن هو قضى على «الإرهاب»، أي المقاومة، بأن يعطوه اتفاق سلام. والآن يتبين أنهم كانوا يستخدمونه لتحقيق أهدافهم، بغطاء من وعود واشنطن الكاذبة. وأصبح كيان السلطة الفلسطينية مرهوناً تماماً بما تدفعه بعض الدول الخليجية، بعدما قطعت الولايات المتحدة وأوروبا المساعدة المقررة للسلطة.

سار عباس على قدميه نحو فخهم، وقضى، بالتنسيق معهم، على جذوة المقاومة، حتى تلك المنتمية إلى حركة فتح، طمعاً بما وعدوه به كذباً، وأصبح عباس معتمداً كلياً على أموال دول النفط، المتحالفة مع الولايات المتحدة وإسرائيل. وهكذا، فقد القدرة على التحكم بالقوة وبالمال، والأهم، فقد كل تأييد شعبي وأصبح معزولاً، بسبب هذه المواقف.

ويرى خبراء إسرائيليين أنه أن الأوان للتخلص من أبو مازن، فيما يرى خبراء آخرون أن الأخير أصبح أداة طيعة في يدهم، وأن بإمكانهم انتزاع ما يريدون منه، وتأتي الزبوجة التي أثارها بيان اللجنة العربية للمتابعة، المسماة «اللجنة الرباعية»، ليتوّج هذه التطورات.

بيان اللجنة الرباعية: الهدف والتوقيت

يأتي بيان اللجنة الرباعية، الذي يبدي الحرص الشكلي على وحدة الصف الفلسطيني، ويعتبرها شرطاً لتحريك «عملية السلام»، في ظل معطيات عدة:

1- دعوة الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، للقاء بين رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، ومحمود عباس. والجدير ذكره هنا أن روسيا تتحرك في الملف الفلسطيني للمرة الأولى منذ مؤتمر مدريد.

2- الإنجازات التي حققها الجيش

يبلغ 348 مليون يورو من ميزانية الاتحاد الأوروبي، وبالسبب من الدول الأعضاء، ندشن شبكة الأمان الاجتماعي لدعم اللاجئين الأكثر استضعافاً في تركيا». والمقرر أن تُحوّل المساعدة المعلنة إلى بطاقات إلكترونية، على نحو شهري، بحيث يستخدمها اللاجئون للحصول على الاحتياجات الأساسية، مثل الغذاء والإسكان والتعليم. وأوضحت المفوضية الأوروبية أن برنامج الأغذية العالمي سيبدأ تنفيذ برنامج المساعدات الأوروبي في تشرين الأول المقبل، بالشراكة مع السلطات في أنقرة والهلال الأحمر التركي. وأضافت المفوضية أن من شأن النظام المذكور تعزيز الاقتصاد المحلي أيضاً، حيث ستُصرف الأموال في الأسواق المحلية.

يُشار إلى أن الاتحاد الأوروبي كان قد تعهد، العام الماضي، تقديم «مساعدات» بقيمة 3 مليارات يورو إلى نحو ثلاثة ملايين سوري يعيشون في تركيا، وذلك في إطار صفقة مع أنقرة، تقبّل الأخيرة بموجبها تدفق اللاجئين والمهاجرين إلى أوروبا.

على صعيد آخر، أعلن أمس وزير الخارجية الألماني، فرانك فالتر شتاينماير، أنه يرى في قرار أنقرة السماح لمشرعين ألمان بزيارة قاعدة «إنجربريك» الجوية التركية «إشارة سياسية» إلى استعدادها لاستئناف الحوار مع برلين، بعد توترات شديدة بين البلدين. وأكد شتاينماير أن تركيا تبقى شريكاً مهماً لألمانيا والاتحاد الأوروبي في التصدي لموجة اللاجئين، مضيفاً أن أنقرة لديها أيضاً دور محوري في المساعدة في حل أزمات متعددة في الشرق الأوسط. وعبر شتاينماير عن أمله أن ينطلق حوار مباشر على نحو أوسع بين تركيا وألمانيا وباقي الاتحاد الأوروبي.

وكانت تركيا قد وافقت أول من أمس على السماح لمجموعة صغيرة من المشرعين الألمان بزيارة 250 جندياً من قوات بلادهم في قاعدة «إنجربريك» الجوية، قرب الحدود السورية، وذلك في موعد حددته في الرابع من تشرين الأول المقبل. وكانت أنقرة قد منعت الزيارة، رداً على قرار للبرلمان الألماني، يصف حوادث عام 1915 بأنها «إبادة جماعية» ارتكبتها القوات العثمانية بحق رعاباياها الأرمن. (الأخبار، رويترز)

في غضون ذلك، يعكف وزراء «المجموعة الاقتصادية» على الانتهاء من برامج الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر احتياجاً، وذلك لتطبيقه خلال المرحلة المقبلة بالتزامن مع تحريك الأسعار مجدداً وخفض قيمة الجنيه، علماً بأن وزارة التمويل وفرت منافذ تقدم فيها السلع بأسعار أقل لكن مستوى جودتها أقل من الأسواق العادية.

ويعكف الوزير الجديد للتمويل، اللواء محمد علي الشيخ، على طرح المزيد من السلع، علماً بأن القوات المسلحة أيضاً وفرت جزءاً من السلع الأساسية في الأسواق وفتحت منافذ لها في جميع مدن الجمهورية.

إلى ذلك، وافقت الحكومة على مشروع قانون جديد ينظم طبيعة التحفظ على أموال «الجماعات والكيانات الإرهابية والمنتمين إليها»، ويعد «القضاء الإداري» من النظر في الطعون بالتظلمات التي يقدمها المتحفظ على أموالهم مقابل والأخيرة معروفة بتأييد قرارات الحكومة ودعمها باستمرار، فيما سينتج من القانون إنشاء لجنة جديدة يكون تعيين أعضائها بقرار من رئيس الجمهورية، علماً بأن المشروع الجديد قدمته وزارة العدل.



وعد بها لنحو ثلاثة ملايين لاجئ سوري يعيشون في تركيا. وتجدر الإشارة إلى أن المفوضية الأوروبية كانت قد أعلنت، أول أمس، أن من المقرر أن يقدم الاتحاد الأوروبي مساعدة مالية لتمويل الاحتياجات الأساسية لنحو مليون من اللاجئين السوريين الذين يعيشون في تركيا. وقال مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون المساعدات الإنسانية، كريستوس ستيليانيديس، في مؤتمر صحفي في بروكسل: «بهذا التمويل الذي

ولا يزال فارق الصرف بين السعر الرسمي والسوق الموازية أكثر من 30%، ما سبّب وقف تعاملات شركات عدة في ظل التصريحات المتضاربة من محافظ البنك المركزي حول تحريك سعر الصرف قريباً.

